الفصل الثاني

الإطار النظري

* مقدمة
* نبذه تاريخية عن العنف
* تعريف العنف
* أنماط وأشكال العنف

**المقدمة**

يتعرض الأطفال ذوو الإعاقة الذهنية إلى العديد من أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية غير السوية في البيئة الأسرية والمدرسة، وتتفاوت هذه الأساليب من العنف والإساءة البدنية والنفسية، إلى إهمال المعاق عقلياً، ونبذه انفعالياً ونفسياً، وإهمال أو عزل الابن المعاق من الأسرة عن المجتمع.

هذا، وتقوم الخصائص الأسرية بدور كبير في التأثير سلباً على استعداد الأسرة لرعاية الابن المعاق والقيام بوظائفها تجاهه، ومن هذه الخصائص الأسرية: انخفاض المستوى التعليمي للأسرة، قلة الدخل الاقتصادي، الاضطرابات النفسية والصحية التي يعاني منها الوالدان ((www.medadcenter.com.

وتعد الإساءة للأطفال واحدة من أخطر الظواهر التي تجتاح أي مجتمع من المجتمعات، وتعد الإساءة الموجهة ضد الطفل المعاق من أخطر أنواع الإساءات الموجهة للأطفال؛ نظراً لما لها من آثار سيئة عليه، حيث يتحول الطفل إلى موضوع لعدوانية الكبار جسمياً وانفعالياً؛ مما ينعكس سلباً على صحته النفسية، حيث يتحول إلى الجنوح والعدوانية .

**نبذة تاريخية عن العنف**

عرض المجتمع الإنساني العنف الأسري منذ أن قتل قابيل أخاه هابيل، ولقد أفادت أدبيات عديدة أن أغلب المجتمعات عرضت إساءة معاملة الأطفال. وتعرض بعضهم للقسوة الشديدة بما فيها إنكار الأطفال الرضع، وتركهم حتى الموت. وبالرغم من أن حكومات العالم تحاول الآن من خلال القرارات الدولية والمحلية حماية أطفالها من العنف الأسري من خلال قانون إساءة معاملة الطفل إلا أن الجهد المطلوب كبير جداً لأن العنف الذي يتعرض له الأطفال يومياً من وراء الأبواب المغلقة لملايين المنازل في العالم.

إن العداء والعنف الظاهر والمتبادل بين الآباء والأبناء وبين الأزواج والزوجات وبينهم وبين الأقارب والأصهار مشكلة تتعارض مع ما تنادي به الأديان والأعراف عن أهمية "صلة الرحم" وأول صلة الرحم هي "بر الوالدين" بعد عبادة الله ثم بر من يليهما من الأرحام (الشربيني، 1996: 138).

**تعريف العنف:**

العنف هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى.

وإذا أردنا مزيداً من التوضيح، فإنه من المعروف أن لكل فعل رد فعل، ومع هذا فإن ردود الفعل الاجتماعية تختلف عن ردود الفعل الطبيعية، التي تفسر ظواهر الميكانيكا والديناميكا. أي أن ردود الفعل الاجتماعية لسلوك يتسم بالعنف والعدوانية لا يتم بشكل ميكانيكي، فهناك عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية، تساهم في تحديد حجم وشكل وكيفية وزمن حدوث رد الفعل عند الطرف المستغل والمقهور اجتماعياً. لذا فإن قانون الفعل ورد الفعل وحده غير كاف لتفسير مفهوم العنف، وإنما يضاف إليه قانون التراكم الذي بفضله يمكن تفسير الكثير من العلاقات القائمة على الاستغلال والقهر، والتي تتخذ من العنف أداة لتحقيق ذلك، أحياناً بشكل مستتر وأحياناً أخرى بشكل سافر.

أما إذا انتقلنا إلى تعريف وتحديد مفهوم العنف الأسري، فسنجد أنه يرتبط بمؤسسة الأسرة التي يحكمها نظام اجتماعي يعد من أقدم النظم الاجتماعية وأكثرها تعقيداً.

وبتطبيق مفهوم العنف السابق تعريفه على الأسرة يمكن القول بأن: العنف الأسري هو أيضاً أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة، ما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة، وفقاً لما يليه النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد في المجتمع (عبدالوهاب، 2000: 16).

وبالرغم من كل التغيرات التي طرأت على الأسرة في المجتمعات الحديثة فأثرت على شكلها ودورها ووظائفها الاجتماعية والثقافية، فإن العلاقات القائمة داخل الأسرة لا زالت ترتبط ببناء القوة التقليدي، الذي يقوم على تفوق الرجل وسيطرته الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وفي الأسرة بشكل خاص.

إن علاقات القوة داخل الأسرة يصعب فهمها بحال من الأحوال دون فهم بناء القوة القائم في المجتمع بشكل عام، ذلك البناء الذي يدعم ويكرس. من خلال نسق القيم والثقافة والدين والقانون، علاقات السيطرة والاستغلال الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع، وفي الأسرة بصفة خاصة، باعتبارها واحدة من المؤسسات الأساسية في تحقيق الاستقرار للنظام الاجتماعي القائم (عبدالوهاب، 2000: 17).

ويؤكد هذا المعنى طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والعائلة، فبرغم استحواذ الدولة على الكثير من الوظائف الاجتماعية والثقافية للأسرة، فإنه لم يحدث تناقض رئيسي بين المؤسستين خاصة في نمط السلطة الذي يميزهما، فالدولة والعائلة كلتاهما تتمتعان بسيادة نمط السلطة الأبوي الذي يقوم على السيطرة والهيمنة الاجتماعية والسياسية، فالدولة من ناحية تفرض سلطتها من خلال سيطرة وهيمنة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات، ويفرض الرجل من ناحية أخرى سيطرته وهيمنته على المرأة والصغار سواء داخل العائلة أو في المجتمع بصفة عامة.

إن هذا لا ينفي وجود بعض التناقضات الثانوية التي حدثت بين الدولة والعائلة في المجتمع الحديث، نظراً للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أحدثت بعض التخلخل في العلاقات التقليدية القائمة، وفي أساليب التنشئة الاجتماعية، كذلك في نسق القيم الذي يحكم تلك العلاقات والأساليب.

وهناك تصنيفات عديدة للعنف منها العنف الهيكلي والعنف الكامن والعنف الواضح والعنف المقصود والعنف غير المباشر أي الذي يرجع إلى الظلم الاجتماعي، والعنف الشخصي أو المباشر الذي يقصد به أن مرتكب العنف يكون دائماً له هدف. وقد ميز بين أربعة أنماط من العنف وهي:

**أنماط وأشكال العنف**

1. العنف اللاعقلاني، أي غير المسئول الذي يفتقد أية أهداف موضوعية يثور ضدها.
2. العنف المنشأ الذي تلعب وسائل الاتصال دوراً بارزاً في إحداثه.
3. العنف الانفعالي وهو نوع من الانفجار العاطفي الذي يعبر عن توترات ومشاعر متراكمة لها أسبابها الملائمة.
4. العنف العقلاني وهو أكثر أنماط العنف نضجاً وفعالية.

ويتضح من التعريفات والتصنيفات السابقة للعنف أن علاقته قوية بالعدوان، ففي كتابه العنف والعدوان قدم موير Moyer تصنيفات عديدة للعدوان منها (حلمي، 1999: 10).

1. العدوان العلني أو الصريح الذي يقصد به إنزال الضرر بالآخر أو الآخرين.
2. والعدوان الرمزي الذي يقصد به السخرية وتدمير الممتلكات.
3. العدائية والتهديد وهو نقل السلوك من النية إلى القصد أو التصرفات العدوانية، كالتهديد اللفظي الذي يتضمن حركة الجسد والإيماءات. ويرى موير أن العنف من أشكال العدوان الإنساني الذي يقصد به إيذاء الأشخاص والممتلكات. والسلوك العنيف يتسم بالتكرار ولا يمكن التحكم فيه.

ويشير العنف إلى مدى واسع من السلوك الذي يعبر عن حالة انفعالية تنتهي بإيقاع الأذى أو الضرر بالأخر، سواء كان هذا الآخر فرداً أو شيئاً. فهو يتضمن الإيذاء البدني، والهجوم اللفظي وتحطيم الممتلكات وقد يصل إلى حد التهديد بالقتل أو بالقتل. والعنف هو سوء استخدام السلطة بغير عدل، واستخدام القوة التي ينتج عنها ضرر، أو إصابة أو معاناة.

**وهناك شكلين أساسيين من العنف:**

* العنف الرسمي: وهو عنف غير مجرم ولا يعاقب عليه القانون المحلي أو الدولي مثل عنف الدولة ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والثقافية في عدم تحقيقها لإشباعات إنسانية للحاجات الأساسية لأبنائها.
* العنف المجرم غير الرسمي: وهو نموذج يعبر عن رد فعل الآخر على أشكال العنف المقنن أو الرسمي الموجه إليه (حلمي، 1999: 11).